وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ٤ ديسمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة السعودي: الطلب العالمي على البتروكيماويات سيستمر في النمو

الشرق الأوسط

أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان أن الطلب العالمي على البتروكيماويات سيستمر، وأن القطاع في نمو سريع، مشيراً إلى أن على من يتحدثون عن تحول الطاقة أن يتقبلوا واقع اليوم والمستقبل.

وأوضح الأمير في كلمته خلال الدورة 17 من مؤتمر «جيبكا» السنوي المنعقد في الدوحة، الأحد، أن النمو السريع لقطاع البتروكيماويات سينعكس بالضرورة على حجم الطلب على الهيدروكربونات بوصفها مواد خام ومواد أولية.

وكانت قد انطلقت الأحد، فعاليات منتدى «جيبكا» السنوي في دورته الـ17، الذي يبحث دور صناعة الكيماويات في الاستدامة والتحول إلى الطاقة النظيفة، وافتتح المنتدى وزير الدولة لشؤون الطاقة في قطر، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «قطر» للطاقة، سعد بن شريدة الكعبي.

وأشار الوزير السعودي في كلمته، إلى تقارير السوق والمحللين، التي تتوقع نمو قطاع البتروكيماويات عالمياً بنسبة تزيد على 50 في المائة إلى نحو 1.2 تريليون طن سنوياً بحلول عام 2040، وأكد أن «البتروكيماويات موجودة لتبقى، وسيستمر قطاع الهيدروكربونات بتحقيق الدخل، وتوليد الأموال للمستثمرين... لذا أود أن أطلب من أصدقائنا الذين يتحدثون عن التحول، أن يتعايشوا مع المعطيات التي بين أيديهم، والحقائق الماثلة أمامهم اليوم، ولعقود مقبلة». وأشار الوزير إلى أن «البتروكيماويات ومشتقاتها تشكل نحو 50 في المائة من مكونات سياراتنا، بما في ذلك الكهربائية...».

«إكسون موبيل» تدعو للتركيز على تقليل الانبعاثات وليس التخلص من الوقود الأحفوري

الشرق الأوسط

دعا الرئيس التنفيذي لشركة «إكسون موبيل» الأميركية، إلى ضرورة التركيز على تقليل الانبعاثات الكربونية، وليس التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

وقال دارين وودز، في مقابلة مع قناة «سي إن بي سي» على هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 28» المنعقد في دبي، إن النقطة الرئيسية أو «المشكلة الحقيقية» التي تحتاج الدول إلى التركيز عليها في قمة المناخ، هي: «تقليل الانبعاثات»، وليس التخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري، كما يدعو البعض.

وتابع: «التحدي هنا هو القضاء على الانبعاثات... كيف نفعل ذلك؟ سوف يعتمد ذلك على أين ستذهب التكنولوجيا، وما الظروف، وأين تنبعث تلك الانبعاثات؟».

ويشهد «كوب 28» جدلاً في أروقة المؤتمر من المشاركين بين فريقين، يرى الأول أن التركيز على تقليل الانبعاثات الكربونية، مطلب واقعي، بينما يطالب الفريق الآخر بالتخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري.

يوضح هنا وودز: «لا أعتقد أن هناك طريقة واحدة تناسب الجميع... أعتقد أن السبب الذي أبطأنا نوعا ما، هو التركيز على إجراء تغيير تدريجي، والخروج من نظام الطاقة الحالي لدينا، وبدء نظام جديد تماماً»، مؤكداً أن هذه الطريقة «ستكون طويلة ومكلفة للغاية».

وأضاف «بدلاً من ذلك، ما يجب أن ننظر إليه هو كيف ننتقل مما نحن فيه اليوم إلى مستقبل ذي انبعاثات أقل، وهذا ينطوي على تغييرات تدريجية في بعض المجالات... ومن المؤكد أنها ستتضمن طاقة الرياح والطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية، ولكنها تنطوي أيضاً على إزالة الكربون مما لدينا حالياً».

وأوضح هنا وودز، أن هناك خيارات حاليا للبدء في خفض كثافة الكربون من خلال التكنولوجيات الحالية «بتكلفة أقل بكثير... لذا، يجب التركيز على مشكلة الانبعاثات».

وأضاف «اجعل عقلك منفتحاً على مجموعة متنوعة من الحلول المختلفة، وتأكد من أن العمل الذي يقوم به الجميع يركز على مجالات القوة التي يمكننا تحقيق أكبر قدر من التخفيض فيها بشكل أسرع».

كانت شركة «إكسون موبيل»، من بين 50 شركة تعهدت السبت، بتقليص الانبعاثات من عملياتها الخاصة.

وفي منتصف أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، أعلنت شركة «إكسون» أنها وافقت على شراء منافستها شركة «بايونير» للموارد الطبيعية مقابل 59.5 مليار دولار.

ورداً على سؤال حول الانتقادات التي تلقتها شركة النفط الأميركية العملاقة من نشطاء المناخ بشأن صفقة «بايونير»، قال وودز: «حسناً، الطريقة التي ننظر بها إلى هذا الأمر هي أن هناك طلباً على النفط والغاز حالياً، وسيكون هناك طلب على النفط والغاز في المستقبل».

أضاف «سوف ننتج بشكل أساسي مزيداً من النفط بتكلفة أقل، وأكثر كفاءة مع بصمة بيئية أقل»، مشيراً إلى مسؤولية شركته في أمن الطاقة للولايات المتحدة، قائلا: «نحن نعمل على تحسين أمن الطاقة في الولايات المتحدة، لذلك هناك الكثير مما يعجبنا في هذه الصفقة».

انطلاق فعاليات منتدى مبادرة السعودية الخضراء 2023 في دبي.. اليوم

الرياض

تنطلق في دبي اليوم فعاليات النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء 2023 تحت شعار «من الطموح إلى العمل» بالتزامن مع مؤتمر «كوب 28»؛ وذلك بهدف تسليط الضوء على المبادرات والمشاريع المتنوعة الجارية حالياً في مختلف أنحاء المملكة.

وتوفر فعاليات منتدى مبادرة السعودية الخضراء منصة سنوية لمجموعة من أبرز صناع السياسات، وقادة الرأي، وخبراء المناخ حول العالم؛ لتبادل الأفكار والرؤى وإجراء نقاشات متعمقة حول أفضل السبل المتاحة؛ لمعالجة التحديات المناخية بكفاءة والوصول إلى مستقبل أكثر استدامة محلياً وعالمياً.

ويركز جدول أعمال نسخة هذا العام على مجموعة من المواضيع، بما في ذلك تمويل أنشطة العمل المناخي، وابتكار حلول الطاقة النظيفة، وتفعيل دور مختلف فئات المجتمع في العمل المناخي، بالإضافة إلى حماية المناطق البرية والبحرية في المملكة.

كما يناقش منتدى مبادرة السعودية الخضراء 2023 المواضيع المرتبطة بالاستدامة، وتفعيل دور التمويل لتمكين العمل المناخي، بالإضافة إلى زراعة الأشجار وإعادة التأهيل البيئي.

وتتيح فعاليات منتدى مبادرة السعودية الخضراء الفرصة أمام الزوار للاستماع إلى مجموعة من خبراء المناخ من المملكة والعالم والتفاعل معهم حول أهم الاتجاهات في مجال الاستدامة.

يذكر أن مبادرة السعودية الخضراء هي مبادرة طَموحة أطلقها سمو ولي العهد -حفظه الله- في عام 2021م؛ بهدف مكافحة تغير المناخ ورفع مستوى جودة الحياة وحماية كوكب الأرض للأجيال القادمة.

وتسعى مبادرة السعودية الخضراء إلى حشد جهود جميع الجهات الفاعلة في المجتمع لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، هي خفض الانبعاثات، والتشجير، وحماية الأرض والطبيعة، كما يجري تنفيذ أكثر من 80 مبادرة؛ بهدف الإسهام في تحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء، حيث تمثل جميعها استثمارات ضخمة في مجالات الاقتصاد الأخضر.

أسواق النفط تُفتتح اليوم بأمل استعادة المكاسب

الرياض

تُفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين، والمستثمرون يأملون استعادة المكاسب بعد ستة أسابيع متتالية من الخسائر، إذ خيبت تخفيضات إنتاج أوبك+ الطوعية، آمال المتداولين الذين كانوا يتوقعون إعلان تخفيضات رسمية إضافية ملزمة يتعهد بها تحالف أوبك+ بدلا من التخفيضات الطوعية غير الملزمة والتي كان من المرجح أن تدفع أسعار النفط فوق 90 دولار للبرميل.

هذا، بخلاف المخاوف بشأن تباطؤ نشاط التصنيع العالمي، حيث أدت البيانات الضعيفة من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، إلى زيادة تدهور المعنويات بشأن أسعار النفط بعد انكماش نشاط التصنيع في الصين للشهر الثاني في نوفمبر، وأثارت البيانات الأضعف المخاوف بشأن تأثير النمو العالمي على توقعات الطلب على النفط الخام، ونتيجة لذلك، اختتمت تداولات الأسبوع الفائت، في إغلاق الجمعة، بتراجع أسعار خامي برنت، والأمريكي، 78.88 دولارا، و74.07 دولارا للبرميل على التوالي، وعلى مدار الأسبوع الماضي، سجل برنت انخفاضا بنحو 2.1 %، بينما خسر خام غرب تكساس الوسيط أكثر من 1.9 %.

وأجمع المحللون على خيبة آمال المتداولين بتخفيضات أوبك+ الطوعية الإضافية، بنحو 900 ألف برميل التي تهدف إلى رفع إجمالي التخفيض إلى أكثر من 2.2 مليون برميل يوميا، أو حوالي 2 في المئة من المعروض العالمي، بدءًا من 1 يناير حتى نهاية مارس 2024. وتم الإعلان عن هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من قبل دول أوبك+ في اجتماع الخميس وتشمل المملكة العربية السعودية (1000 ألف برميل يوميًا)؛ العراق (223 ألف برميل يوميا)؛ الإمارات العربية المتحدة (163 ألف برميل يومياً)؛ الكويت (135 ألف برميل يومياً)؛ كازاخستان (82 ألف برميل يوميا)؛ الجزائر (51 ألف برميل يوميا)؛ وعمان (42 ألف برميل يومياً) اعتباراً من 1 يناير وحتى نهاية مارس 2024. وبعد ذلك، ومن أجل دعم استقرار السوق، سيتم إعادة هذه التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً لظروف السوق.

وقال محللو موقع أويل برايس، أضحت أسواق النفط في حالة من الحيرة والإحباط بسبب قرارات الخفض الطوعي لبعض دول تحالف أوبك+، وانخفض كلا الخامين القياسيين بنحو 2 % يوم الخميس، مما أدى إلى خسائر تزيد على 6 % على مدار شهر نوفمبر، وهو الشهر الثاني من الخسارة على التوالي. لكن التخفيضات التي اتفقت عليها أوبك+ يوم الخميس طوعية، لذلك لم يكن هناك مراجعة جماعية لأهداف إنتاج أوبك+. وأدت الطبيعة الطوعية للتخفيضات إلى بعض الشكوك حول ما إذا كان المنتجون سينفذونها بالكامل أم لا، وكذلك على أي أساس سيتم قياس التخفيضات. ورحبت أسواق النفط بتخفيضات أوبك+ الطوعية بطريقة فاترة للغاية، مع محو برنت جميع مكاسبه السابقة وانخفاضه دون 80 دولارًا للبرميل.

وفي تطورات الأسواق العالمية، فازت بورصة لندن للمعادن بدعوى قضائية ضد صندوق التحوط إليوت أسوشيتس، وجين ستريت للتجارة العالمية، والتي طالبت بتعويض قدره 472 مليون دولار عن صفقات النيكل الملغاة بقيمة مليارات الدولارات، مما سمح لبورصة لندن للمعادن باستعادة بعض سمعتها، وفي صفقات عمليات الاندماج والاستحواذ، تقترب شركة النفط الأمريكية الكبرى، أوكسيدنتال بتروليوم من إبرام صفقة مع شركة النفط الصخري، بيرميان كراون روك بعرض يزيد عن 10 مليارات دولار، ومن المحتمل أن تتفوق على شركة كونوكو فيليبس وتستحوذ على حوالي 86000 فدان صافي من بقع الصخر الزيتي في ميدلاند.

وبعد عامين فقط من خلافها مع إكسون موبيل، استحوذ المستثمر الناشط، إليوت إنفستمنت على حصة بقيمة مليار دولار في شركة التكرير الأمريكية فيليبس 66 ويطالب الآن شركة المصب بتجديد مجلس إدارتها بسبب ضعف الأداء التي أبقت حصتها في السوق ضعيفة، ووافقت شركة النفط النرويجية المملوكة للدولة إكوينور، على بيع أعمالها البرية النيجيرية، بما في ذلك حقل اقبامي الشبيه بالمكثفات تقريبًا، إلى شركة تشابال إنرجيز المحلية، منهية بذلك 30 عامًا من الوجود النرويجي في الدولة الإفريقية. وفي الهند، تحث الحكومة مولدات الطاقة في جميع أنحاء البلاد على إضافة حوالي 17 جيجاوات من القدرة التي تعمل بوقود الفحم لتجنب انقطاع الكهرباء وسط ارتفاع الطلب على الطاقة، بزيادة 10 ٪ على أساس سنوي، وكذلك إلغاء تجميد 38 مشروعًا لمحطات الفحم المتوقفة.

وفي إيران، من المقرر أن تبني الحكومة الإيرانية ميزانيتها للفترة 2024 - 2025 على سعر نفط يبلغ 71 دولارًا للبرميل، بالإضافة إلى صادرات النفط الخام والمكثفات البالغة 1.35 مليون برميل يوميًا، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بتكلفة التعادل البالغة 85 دولارًا للبرميل في العام الماضي. وفي كندا، وافقت هيئة تنظيم الطاقة في كندا على رسوم مؤقتة أولية لنظام خط أنابيب ترانس ماونتن، مما يزيل أكبر عقبة أمام التشغيل الآن حيث سيتعين على شركات الشحن الالتزام برسوم قدرها 11.46 دولارًا للبرميل، والتي سيتم توقيعها بموجب صفقة خط أنابيب مدتها 15 عامًا.

وفي اليابان، يتوقع المحللون المزيد من الانخفاض في أسعار كربونات الليثيوم حيث إن ارتفاع العرض يفوق الزيادة في الطلب، حيث يشير استطلاع إلى أن أدنى مستوى قد يصل إلى 80 ألف ين للطن المتري (11300 دولار للطن المتري) في العام المقبل.

وفي بولندا، شهدت شركة النفط الوطنية البولندية انخفاض أسهمها بنحو 10 ٪ هذا الأسبوع بعد أن فرضت الحكومة المنتخبة حديثًا ضريبة غير متوقعة على عائدات إنتاج الغاز الطبيعي، متوقعة خسارة في الإيرادات تتراوح بين 1.5 و1.6 مليار دولار. وفي فينزويلا، تثير البلاد النزعة القومية في النزاع حول الأراضي الغنية بالنفط. وعلى مدى عقود، تم تعليم تلاميذ المدارس الفنزويليين رسم خريطة لبلادهم مختلفة عن تلك المستخدمة في أي مكان آخر، تشمل منطقتهم منطقة متنازع عليها بحجم فلوريدا تقريبًا والتي تسيطر عليها غيانا المجاورة.

وفي أعقاب الاكتشافات النفطية البحرية الضخمة في المنطقة من قبل شركة إكسون موبيل وغيرها، ومع اقتراب الانتخابات، يعمل الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو على تأجيج التوتر الإقليمي من خلال إحياء النزاع الحدودي الخامل منذ فترة طويلة حول المنطقة المعروفة باسم إيسيكويبو.

وتعد غيانا، الدولة الوحيدة الناطقة باللغة الإنجليزية في أمريكا الجنوبية، أسرع اقتصاد في العالم نموا، وقد تضاعف حجمها أربع مرات على مدى السنوات الخمس الماضية بفضل احتياطيات النفط البحرية الضخمة التي قامت شركة إكسون بحفرها لأول مرة في عام 2015. واحتياطاتها من النفط الخام كبيرة للغاية مقارنة باحتياطاتها من النفط الخام. ويبلغ عدد سكانها 800 ألف نسمة، وتشير بعض التوقعات إلى أن البلاد تتفوق على الكويت لتصبح أكبر منتج للنفط الخام في العالم بالنسبة للفرد.

في وقت، تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على ليبيريا وجزر مارشال وبنما لزيادة الرقابة على السفن التي تحمل أعلامها لضمان عدم نقل النفط الروسي المباع بأعلى من الحد الأقصى للسعر، حسبما ذكر مصدر اطلع على الاتصالات للدول المعنية يوم الجمعة. وتمثل هذه الخطوة تصعيدًا آخر في جهود الغرب لفرض سقف 60 دولارًا على شحنات النفط الروسي المنقولة بحرًا، والذي فرضه لمعاقبة موسكو على حربها في أوكرانيا. وتم فرض الحد الأقصى، الذي يهدف إلى خفض عائدات التصدير الروسية مع الحفاظ على تدفقات النفط حول العالم، في أواخر عام 2022 ولكن لم يتم تطبيقه إلا مؤخرًا.

وتمنع الآلية الشركات الغربية من تقديم الخدمات البحرية مثل النقل والتأمين والتمويل التي تسهل تجارة النفط الروسي المباع فوق الحد الأقصى. واضطرت روسيا بشكل متزايد إلى اللجوء إلى ما يسمى «أسطول الأشباح» من الناقلات القديمة لشحن النفط وتجنب الحد الأقصى. ويقوم هذا الأسطول بنقل النفط إلى دول من بينها الصين والهند، وهي مناطق أبعد بكثير من قاعدة العملاء التقليدية لروسيا، مما يضيف إلى تكاليف الشحن بشكل كبير.

وقد سمحت بنما وجمهورية جزر مارشال وليبيريا لبعض تلك السفن بحمل أعلامها، بحسب لويدز ليست إنتليجنس، ومحللي النفط. وتسمح هذه الممارسة، المعروفة باسم «القفز على العلم»، لبعض الشركات الوهمية التي تم إنشاؤها لتجارة النفط الروسي بالإبحار على متن السفن التي ترفع تلك الأعلام والتهرب من العقوبات.
وقالت لويدز ليست إنتليجنس إن ما يقرب من 40 ٪ من حوالي 535 ناقلة في الأسطول المظلم قد سجلت ملكيتها عبر شركات تأسست في جزر مارشال. وقال المصدر إن الرسائل تحذر الدول الثلاث من زيادة التحايل على الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي الذي حددته مجموعة السبع ومن المستوى العالي للمخاطر المرتبطة بالسفن التي لا تحمل تأمينًا غربيًا وخدمات أخرى والتي تسعى إلى الحصول على أعلام أخرى. والدول الثلاث نفسها ليست معرضة لخطر العقوبات الروسية.

والهدف من الضغط ليس تقليل عدد السفن التي تحمل النفط الروسي في المياه، بل تشديد الالتزام بالحد الأقصى وجعل نقل النفط أكثر تكلفة بالنسبة لروسيا دون الاستعانة بخدمات الشحن الغربية، كما تسعى إلى إعطاء نفوذ للدول التي تشتري النفط خارج تحالف الحد الأقصى للسعر للحصول على النفط بسعر مخفض من روسيا.

وأضاف المصدر أن بنما تستجيب تقليديا لطلبات الولايات المتحدة للتعامل مع الأنشطة غير المشروعة، وتطلب المجموعة من ليبيريا وجزر مارشال زيادة الوعي بين العاملين في التجارة بأنه لا ينبغي استخدام علمها في الناقلات التي تنقل النفط بأسعار أعلى من الحد الأقصى.

وقال المصدر إن الرسائل وقعها ليندسي وايت، رئيس قسم التمويل الدولي بوزارة الخزانة البريطانية، وجون بيريجان، رئيس وحدة الخدمات المالية بالمفوضية الأوروبية، وبريان نيلسون، كبير مسؤولي تمويل الإرهاب في وزارة الخزانة الأمريكية.

ورفعت صناديق التحوط رهانات هبوطية إجمالية على خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط في الفترة التي سبقت اجتماع أوبك + والذي نجح في النهاية في تهدئة المخاوف من زيادة المعروض في السوق. وزاد مديرو الأموال المراكز القصيرة فقط في المؤشرين بمقدار 6,665 عقدًا إلى 210,135 في الأسبوع المنتهي في 28 نوفمبر، وهو أعلى مستوى في 21 أسبوعًا، حسبما أظهرت بيانات من عقود بورصة لندن الآجلة في أوروبا ولجنة تداول العقود الآجلة للسلع.

وفي خام غرب تكساس الوسيط، خفضت مجموعة المضاربين صافي رهاناتهم على المدى الطويل بمقدار 6,408 مركزاً إلى 98,137، وهو أدنى مستوى في 21 أسبوعًا، وفي الوقت نفسه، ارتفع صافي مراكز الشراء لخام برنت للمجموعة بمقدار 11,630 عقدًا إلى 166,735.

وانخفض النفط الأسبوع الماضي بعد تأجيل اجتماع أوبك+ الذي كان من المقرر عقده في نهاية الأسبوع بسبب الجمود بشأن حصص إنتاج النفط لبعض الدول الأفريقية. وفي النهاية، أعلنت المجموعة عن تخفيضات أعمق، لكن الطبيعة الطوعية للقيود وطبيعتها الغامضة جعلت مراقبي السوق متشككين بشأن فعالية الاتفاقية.

وحذر الاستراتيجيون في بنك جولدمان ساكس من أن خام برنت لديه الكثير من الأسباب للارتفاع حتى عام 2024، متوقعاً أن يتم تداول النفط بين 70 و100 دولار للبرميل في العام المقبل، ويعود الحد الأقصى لتوقعاتهم إلى مجموعة من مخاطر انقطاع الإمدادات الكامنة في الشرق الأوسط.
وبحسب البنك، «من المرجح أن تكون سياسة إنتاج أوبك وانضباطها من العوامل الرئيسية التي تدعم مسار الأسعار في عام 2024.» ويمكن أن يعني الحد الأعلى من هذا النطاق زيادة تصل إلى 19 ٪ في أسعار النفط، بالنظر إلى تداول خام برنت حول 84 دولارًا للبرميل يوم الخميس.

وقال استراتيجيون في مذكرة يوم الأربعاء: «من المرجح أن تكون سياسة إنتاج أوبك وانضباطها عاملين رئيسيين يدعمان مسار الأسعار في عام 2024». وأضاف جولدمان أن تخفيضات الإمدادات هذه قد تتفاقم إذا تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. فإيران، على سبيل المثال، يمكن أن تصبح أكثر انخراطاً في الحرب بين إسرائيل وحماس. وإذا قررت البلاد إغلاق ممر شحن رئيسي للنفط الخام، فقد يؤدي ذلك في النهاية إلى التأثير على حوالي 20 ٪ من إمدادات النفط العالمية، حسب تقديرات الاستراتيجيين.

ويمكن للولايات المتحدة أيضًا أن تفرض عقوبات أكثر صرامة على إيران وغيرها من منتجي النفط الرئيسيين، مما قد يؤدي إلى تفاقم وفرة العرض. ومن الممكن أن يكون تأثير انقطاعات الإمدادات هذه محدودًا. ويمثل الشرق الأوسط حصة أصغر من إمدادات النفط العالمية مقارنة بما كان عليه في السبعينيات والثمانينيات، عندما ساعدت صدمات إمدادات النفط في إشعال أزمة تضخمية مصحوبة بالركود في الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت، كانت أوبك تمثل نحو 55 % من إمدادات النفط الخام في العالم. واليوم تشكل 35 % فقط. ويرى بعض المتنبئين في وول ستريت تفاؤلاً بشأن النفط على المدى الطويل، نظراً للنقص الحاد في المعروض في الصناعة، وحذر رئيس السلع السابق في بنك جولدمان ساكس في السابق من «دورة السلع الفائقة»، وهي فترة تمتد لعقد من الزمن يمكن أن يؤدي فيها نقص العرض إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

المملكة تنجح بتوحيد كلمة أكبر تحالف نفطي عالمي مشترك

الرياض

نجحت المملكة العربية السعودية بتوحيد كلمة أكبر تحالف نفطي عالمي مشترك في تاريخ البشرية المتمثل في تحالف أوبك+ الذي ويضم منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، ودول أخرى منتجة رئيسة من خارج المنظمة ليشكل إنتاج المجموعة نحو نصف الإنتاج العالمي للنفط، إذ تسابقت دول التحالف في اجتماع الخميس الماضي لتحذو حذو المملكة في تخفيضاتها الطوعية الكبيرة والمؤثرة في الحفاظ على توازن أسواق البترول واستقرارها، حيث بلغ إجمالي التخفيضات الطوعية 2.2 مليون برميل يوميًا التي اتفقت عليها الدول الأعضاء للربع الأول من عام 2024.

ونوهت أمانة أوبك بإعلان العديد من دول أوبك+ عن تخفيضات طوعية إضافية، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط. ويتم احتساب هذه التخفيضات الطوعية من مستوى الإنتاج المطلوب لعام 2024 وفقًا للاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين لمنظمة أوبك الذي عقد في 4 يونيو 2023، وهي بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية التي تم الإعلان عنها مسبقًا في أبريل 2023 وتم تمديدها لاحقًا حتى نهاية عام 2024. وتم الإعلان عن هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من قبل دول أوبك+ في اجتماع الخميس وتشمل السعودية (1000 ألف برميل يوميًا)؛ العراق (223 ألف برميل يومياً)؛ الإمارات (163 ألف برميل يومياً)؛ الكويت (135 ألف برميل يومياً)؛ كازاخستان (82 ألف برميل يومياً)؛ الجزائر (51 ألف برميل يومياً)؛ وعمان (42 ألف برميل يومياً) اعتباراً من 1 يناير وحتى نهاية مارس 2024. وبعد ذلك، ومن أجل دعم استقرار السوق، سيتم إعادة هذه التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً لظروف السوق.

ويأتي ذلك إضافة إلى الخفض الطوعي الذي أعلنته روسيا الاتحادية بمقدار 500 ألف برميل يومياً للفترة نفسها (ابتداء من 1 يناير وحتى نهاية مارس 2024) والذي سيتم من متوسط مستويات التصدير للأشهر مايو ويونيو من عام 2023، وسيتكون من 300 ألف برميل يوميا من النفط الخام و200 ألف برميل يومياً من المنتجات المكررة، وأعلنت السعودية بأنها ستُمدد خفضها التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، الذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023م، حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك+، وبذلك سيكون إنتاج المملكة ما يقارب 9 ملايين برميل يومياً، حتى نهاية شهر مارس من عام 2024م، ودعماً لاستقرار السوق، ستتم إعادة كميات الخفض الإضافية هذه، تدريجياً، وفقاً لظروف السوق. وأن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض التطوعي، البالغ 500 ألف برميل يومياً، الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة، في شهر أبريل من عام 2023م، والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024م. وأن هذا الخفض التطوعي الإضافي يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك+ بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

رئيس الوزراء الروسي

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي وكبير مفاوضي أوبك+، ألكسندر نوفاك، يوم الخميس: إن خفض روسيا سيزيد إلى 500 ألف برميل يومياً، بما في ذلك خفض قدره 300 ألف برميل يومياً في إمدادات الخام، و200 ألف برميل يومياً في إمدادات المنتجات. وأضاف أن روسيا ستواصل حساب هذا الخفض من متوسط الصادرات في مايو ويونيو 2023، وقال نوفاك، بحسب بيان للحكومة الروسية: إن «هذه الإجراءات ستساعد في التغلب على فترة انخفاض الطلب في الشتاء، وضمان التشغيل المستقر لأسواق النفط وتوازن العرض والطلب».

وقالت البيانات السعودية والروسية وأوبك: «بعد ذلك، ومن أجل دعم استقرار السوق، ستتم إعادة هذه الكميات الإضافية من التخفيضات تدريجياً وفقاً لظروف السوق». وأكدت أوبك+ مجدداً على الحصص بموجب إعلان التعاون الرئيس ووافقت على انضمام البرازيل إلى المجموعة اعتباراً من يناير 2024.

وأعلن وزير النفط الكويتي سعد البراك أن الكويت ستقوم بخفض طوعي إضافي مقداره 135 ألف برميل يومياً اعتباراً من الأول من يناير 2024 حتى نهاية مارس 2024. وجاء ذلك بحسب بيان صادر عن وزارة النفط يوم الخميس عقب ترؤس البراك وفد الكويت المشارك في الاجتماع الوزاري الـ187 لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والاجتماع الوزاري الـ36 لتحالف (أوبك+) والاجتماع الوزاري الـ51 للجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج عبر تقنية الاتصال المرئي.

وقال البراك: إن الخفض الطوعي الإضافي يأتي بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك+، مشيراً إلى أن إنتاج الكويت سيكون 2ر413 مليون برميل يومياً حتى نهاية مارس 2024. وأكد أن هذا القرار يهدف إلى دعم استقرار السوق إذ ستتم إعادة كميات الخفض الإضافي هذه تدريجياً حسب أوضاع السوق.

وأوضح أن هذا الخفض الطوعي، هو بالإضافة إلى الخفض الطوعي البالغ 128 ألف برميل يومياً الذي سبق أن أعلنت عنه دولة الكويت في أبريل 2023 والذي سيستمر حتى نهاية ديسمبر 2024، من جهتها ذكرت وكالة الأنباء العراقية يوم الخميس أن العراق سيخفض إنتاج النفط طوعياً 211 ألف برميل يومياً في الربع الأول من عام 2024. وقالت الوكالة إن إنتاج العراق سيبلغ 4.009 مليون برميل يومياً في الفترة من أول يناير حتى نهاية مارس. وأضافت أن كميات التخفيضات الإضافية ستعود تدريجياً بعد مارس آذار بحسب حالة السوق.

كما أعلنت سلطنة عُمان أنّها ستقوم بخفض طوعي إضافي مقداره 42 ألف برميل يوميًّا من النفط الخام، بداية من يناير المقبل إلى نهاية شهر مارس 2024، بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق «أوبك+».

وأوضحت وزارة الطاقة والمعادن أنَّ هذا الخفض الإضافي، مضافٌ إلى الخفض الطوعي السابق البالغ 40 ألف برميل يوميًّا، والذي يستمر حتى ديسمبر 2024، وذلك تعزيزًا للجهود الاحترازية التي تبذلها دول «أوبك+» لدعم استقرار أسواق البترول وتوازنها. وأشارت الوزارة إلى أنّه سيتم إعادة الكميات المخفضة الإضافية تدريجيًّا حسب أوضاع السوق.

كما أعلنت الإمارات عن تخفيض إنتاجها النفطي طوعاً بمقدار 163 ألف برميل يومياً ابتداءً من يناير إلى نهاية مارس 2024، وذلك حسبما ذكرت وكالة الأنباء الإماراتية، كما أعلنت روسيا الخميس أنها ستعزز خفضها الطوعي لإنتاج النفط إلى 500 ألف برميل يومياً وتمدده حتى نهاية الربع الأول من عام 2024. وقال نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك في بيان عقب اجتماع وزراء أوبك+: إن التخفيضات الإضافية تهدف إلى «الحفاظ على الاستقرار والتوازن في سوق النفط».

وأضاف ألكسندر نوفاك أن جميع المشاركين في اتفاق أوبك+ يوفون بالتزاماتهم بخفض إنتاج النفط. وقال في مقابلة مع قناة روسيا24- التلفزيونية: إن الوضع في سوق النفط العالمية مستقر، والطلب ينمو بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً هذا العام.

وقال: «أعتقد أن الوضع مستقر تماماً. هذا العام نشهد زيادة كبيرة في الطلب، نحو 2.5 مليون برميل يومياً خلال عام 2023، واليوم تم تأكيد ذلك كجزء من تقييم الوضع والتوقعات للعام المقبل».

وبحسب نائب رئيس الوزراء الروسي، فإن قرارات دول أوبك+ بخفض الإنتاج بأكثر من مليوني برميل يومياً تهدف إلى إزالة المخاطر خلال فترة انخفاض الطلب في الربع الأول. وقال: لقد شاهدنا اليوم تقييمات مجموعة العمل التي تقوم بإعداد التقارير والتوقعات للعام المقبل. وقال: إن القرارات التي تم اتخاذها تهدف إلى إزالة المخاطر خلال فترة انخفاض الطلب في الربع الأول من العام المقبل.

وأشار نوفاك إلى أن أوبك+ ترى مخاطر مرتبطة بالسياسة النقدية وقرارات البنوك المركزية لعدد من الدول، مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العام المقبل. كما قال نوفاك: إن السعودية ستخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً، وستخفضه روسيا بمقدار 500 ألف برميل يومياً، بينما ستخفض الأطراف المتبقية في الاتفاق الإنتاج بمقدار 700 ألف برميل يومياً.

مجموعة جانفانج ليثيوم الصينية تبحث فرص الاستثمار في ينبع الصناعية الاقتصادية

التقى وفد من مجموعة جانفانج ليثيوم «Ganfeng Lithium Group» الصينية الهيئة الملكية في ينبع للاطلاع على البيئة الاستثمارية واستعراض الفرص المتاحة في مدينة ينبع الصناعية.

وشملت الزيارة جولة ميدانية في المدينة الصناعية لتأسيس وحدة مختصة في قطاع الخدمات الصناعية، متناسبة مع استراتيجية الصناعة الوطنية.

يذكر أن مجموعة Ganfeng Lithium Group تتخذ من الصين مقرا رئيسا لإنتاج وبيع الليثيوم والمعادن والبطاريات على مستوى عالمي، وتحتل مكانة رائدة في صناعة ملح الليثيوم في الصين والعالم.

وتشمل نشاطات المجموعة تنمية موارد الليثيوم، وتكريره، وصهر معدن الليثيوم لصناعة البطاريات وإعادة تدويرها، وتوزيع منتجاتها على نطاق واسع في مجالات السيارات الكهربائية وأنظمة تخزين الطاقة ومنتجات C3، إضافة إلى الصناعات الكيميائية والأدوية. وقد حصلت المجموعة على تقدير عالمي، حيث تم إدراجها في قائمةForbes Chinese Lithium Industry Top100 لعام 2023 وفازت بجائزة الابتكار في مجال حماية البيئة ضمن جوائز ESG لعام 2023 من وول ستريت جورنال.

كما تسعى مجموعة Ganfeng Lithium Group مستقبلا لاستغلال وتطوير مواردها من خام الليثيوم، بهدف تحقيق إنتاج سنوي يتجاوز 600 كيلو طن من LCE.

وتأتي هذه الزيارة في إطار جهود الهيئة الملكية في ينبع لجذب استثمارات عالمية مؤثرة ودعم التنمية الصناعية، تحقيقا لرؤية المملكة 2030.

شركات تصنيع السيارات تبحث في استخدام ثان لبطاريات المركبات الكهربائية الاقتصادية

في وقت تشهد الطرق عددا متزايدا من المركبات الكهربائية، بدأت الشركات المصنعة للسيارات تفكر في إعطاء حياة ثانية للبطاريات، بهدف خفض بصمتها الكربونية.

وخلال الأعوام الأخيرة، ارتفعت مبيعات السيارات الكهربائية في مختلف أنحاء العالم. ويقدر عمر البطاريات المستخدمة في هذه السيارات بنحو عشرة أعوام، فيما يتوقع سحب نحو أربعة ملايين سيارة كهربائية من الأسواق 2030، وفق دراسة أجرتها شركة «بوسطن كونسالتينج جروب».

وتبقى البطاريات صالحة لاستخدامات أخرى، في حين لا تزال سعتها تصل إلى ما بين 70 و80 في المائة، لكن أي بطاريات مقصودة في هذه الحالة؟ ووفقا لـ«الفرنسية»، يمكن البطاريات أن تسمح بتنظيم شبكة الكهرباء، في وقت تتطور الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهما مصدران للطاقة المتجددة لكنها غير متوافرة بصورة متواصلة.

ومنذ 2018، تستخدم شركة «بي إم دبليو» الألمانية بطاريات مستردة من سياراتها الكهربائية القديمة «أي 3» التي طرحت في الأسواق 2012، لتخزين الطاقة التي تنتجها أربعة توربينات رياح في لايبزيج (شرق ألمانيا) ومن ثم ضخها في شبكة الكهرباء العامة.

ويوضح هولجر رايشه مدير هذه المنشأة لوكالة أن «الهدف هو الحفاظ على استقرار الشبكة العامة» والتعامل مع الطلب عندما يكون استهلاك الكهرباء في ذروته.

وتحذو حذوها شركة «رينو» التي تملك «كميات كبيرة من البطاريات من شأنها أن تضمن هذه العملية» في مواقعها في دواي (شمال فرنسا) وفلان قرب باريس، على ما يقول جان-دوني كور الخبير في الاقتصاد الدائري لدى الشركة الفرنسية المصنعة للسيارات.

أما شركة «أودي» التابعة لـ«فولكسفاجن»، فتستخدم بطاريات ليثيوم أيون مستعملة في محطاتها للشحن السريع التي تعمل بالألواح الشمسية.

ودخلت «فولكسفاجن» سوق الكهرباء في إطار مشروع تجريبي. وتقول ناطقة باسم المجموعة «من المهم اكتساب خبرة في إدارة التخزين الثابت بالبطاريات»، مع «هدف يتمثل في تطوير نشاط مهم ومربح» على المدى البعيد.

يمكن اللجوء إلى تخزين الطاقة باستخدام بالبطاريات المستعملة على نطاق أصغر، بدل الاستعانة بمولدات تعمل بالديزل أو البنزين. وتوفر «رينو» بطاريات مستعملة لشركة «بيتيريز» الألمانية الناشئة التي تحولها إلى «نظام تخزين متنقل، على عربة ذات عجلات»، يمكن استخدامه في مواقع بناء أو خلال مهرجانات، وفق جان-دوني كور.

وفي قطاع آخر، تستخدم البطاريات المستعملة لتحويل مراكب أو قوارب سياحية إلى كهربائية، على غرار قوارب «باتو موش» في باريس.

«الممارسات المستدامة» توفر 10 ملايين فرصة عمل جديدة في المنطقة بحلول 2050 الاقتصادية

أكد بيتر رادميكر، نائب المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، إنه يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن توفر عشرة ملايين فرصة عمل جديدة، وتسريع الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.2 في المائة بحلول 2050، وذلك عبر الممارسات المستدامة.

وأضاف المسؤول الأممي خلال مشاركته في «كوب 28» أن ذلك يمكن تحقيقه عبر جهود إزالة الكربون والحفاظ على البيئة ببرامج «القدرة على الصمود» من خلال الممارسات الصناعية والمناخية المستدامة وتأمين مستقبل مستدام، وزيادة الفرص للجميع.

ونقلت وكالة أنباء الإمارات (وام) عن رادميكر، أن الاتجاه إلى الطاقة الجديدة ساهم في توفير 13.7 مليون وظيفة في مجال الطاقة المتجددة على مستوى العالم. وكشف عن أنه سيتم اليوم إطلاق تقرير «الآثار الاجتماعية والتوظيفية لإزالة الكربون والنمو الصناعي الأخضر.. سيناريوهات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، خلال «COP28»، موضحا أن التقرير دراسة هي الأولى من نوعها، التي أجرتها منظمة العمل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولفت إلى ضرورة اتباع الدول لسياسات طاقة معززة، وربط المناخ بسياسات التنمية وزيادة الاستثمار، مؤكدا أن المنظمة تشارك في «كوب 28» لضمان أن تشمل جهود تغير المناخ جميع الأشخاص حول العالم والتأكد من التزامهم بالعمل لمواجهة هذه الظاهرة، ومراقبة تبعات تأثيرها على الوظائف في مناطق كثيرة أبرزها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبين أن ملف المناخ يؤثر بطريقتين هما فقدان الوظائف وفي الوقت نفسه توفير وظائف جديدة، مؤكدا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذا اتخذت سيناريو جادا من أجل قيادة نشاط التحول العالمي في مجال الطاقة ليصبح إجمالي الناتج المحلي، وفقا لهذا السيناريو أعلى بنسبة 3.5 في المائة و4.8 في المائة، سيؤدي ذلك إلى استحداث 6.6 مليون فرصة عمل في المنطقة. وذكر أن الدراسات استمرت من «COP27» في مصر إلى «COP28» بالإمارات للنظر في كيفية تأثير المناخ على سوق الوظائف مع اتخاذ أجندة عمل مناخية طموحة وتأمين برامج انتقال خاصة بهم. ولفت إلى أن سيناريو السياسات الصناعية القوية في قطاعي البناء والهيدروجين الأخضر، سيؤدي إلى استحداث نحو 2.8 و1.9 مليون وظيفة على التوالي، تليها صناعة السيارات 1.5 مليون وظيفة، والهندسة الكهربائية 900 ألف وظيفة، بينما تحتاج القطاعات ذات الصلة بإمدادات النفط والغاز، والوقود والبلاستيك إلى دعم ما يصل إلى 700 ألف وظيفة. وحول مواجهة فقدان الوظائف واستبدالها بالوظائف الخضراء الجديدة، أشار إلى ضرورة «الانتقال العادل» والاستثمار في تنمية مهارات رأس المال البشري وإعادة تدريب 16 مليون شخص، فمثلا في قطاع النفط والغاز يحتاج ما يقرب من 300 ألف عامل في مجال الوقود إلى إعادة التدريب على الوظائف المتعلقة بالصناعات الخضراء والهيدروجين، والحصول على المهارات المناسبة.

10 بنوك كبرى للتنمية في العالم تتعهد بتعزيز التعاون في مجالات المناخ خلال «كوب 28»

الاقتصادية

أظهرت وثيقة، أن عشرة من أكبر بنوك التنمية في العالم تعهدت بتكثيف جهودها المناخية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب28».

ووفقا لـ«رويترز» في بيان سيعلن خلال مؤتمر المناخ في دبي، قالت المجموعة التي تضم البنك الدولي وبنوكا أخرى إقليمية: «إن الفرصة السانحة لإنقاذ الكوكب وجعله صالحا للعيش فيه تضيق بسرعة». وتزايدت الدعوات المطالبة بتغيير الطريقة التي تدار بها البنوك فيما يتعلق بأزمة المناخ، وسط ظواهر مناخية قاسية لم يسبق لها مثيل.

ورغم أن المجموعة قدمت مبلغا قياسيا قدره 61 مليار دولار في هذا النوع من التمويل في عام 2022، فإنه لا يزال مجرد جزء صغير مما هو مطلوب.

وقالت البنوك: «إنها تعتزم الاتفاق على نهج مشترك لتتبع ورصد آثار تغير المناخ»، مشيرة إلى أنها ستوسع نطاق استخدام الأدوات التحليلية لمساعدة الدول على تحديد الأولويات وفرص الاستثمار.

ومن شأن برنامج الاستراتيجيات الجديد طويل الأمد الذي يستضيفه البنك الدولي أن ينسق الدعم لمساعدة الدول والكيانات الفرعية على وضع خطط لبعض القضايا بما فيها إزالة الكربون والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وتعهدت المجموعة أيضا بمساعدة الدول على إنشاء منصات لتعزيز «مزيج يحظى بتأييد الجميع» يتألف من الدعم، بما في ذلك إصلاح السياسات، والتمويل والمساعدة الفنية.

ولجذب مزيد من رأس المال الخاص، قالت المجموعة: «إنها ستنظر في أنشطة تشمل رفع الدعم المشوه وتطوير المشاريع الصديقة للبيئة».

وقالت البنوك: «إنها عازمة على زيادة التمويل لمساعدة الدول على التكيف مع آثار تغير المناخ بعدة طرق تشمل زيادة الدعم لإدارة مخاطر الكوارث، والتأهب للكوارث وبناء القدرات».

كما أعلنت عزمها أيضا «تعزيز التعاون» في مجالات الطبيعة والمياه والصحة والنوع الاجتماعي.

وقال البيان: «نظرا لأهمية القضايا التي يتعين معالجتها وحجمها، فإننا نعمل على تعزيز عملنا المشترك بشأن المناخ والتنمية ودعم تعاوننا لزيادة التمويل وتعزيز قياس النتائج وترسيخ التعاون على المستوى القطري وزيادة التمويل المشترك ومشاركة القطاع الخاص».

إلى ذلك قدمت منظمات خيرية مشاركة في «كوب28» أمس تمويلا بقيمة 777 مليون دولار للقضاء على الأمراض الاستوائية المهملة التي من المتوقع أن تتفاقم مع ارتفاع درجات الحرارة.

وقال سلطان أحمد الجابر رئيس قمة «كوب28» في بيان: «إن العوامل المتعلقة بالمناخ أصبحت أحد أكبر التهديدات للصحة البشرية في القرن الـ21».

وتضمنت التعهدات التي ركزت على المخاطر الصحية ذات الصلة بالمناخ تقديم الإمارات 100 مليون دولار وتقديم 100 مليون دولار أخرى من مؤسسة بيل وميليندا جيتس.

ومن بين الدول والجهات الأخرى التي من المزمع أن تعلن تقديم تمويلات للمشكلات الصحية ذات الصلة بالمناخ بلجيكا وألمانيا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ودشن البنك الدولي برنامجا لاستكشاف إجراءات الدعم المحتملة للصحة العامة في الدول النامية التي ترتفع فيها على وجه التحديد المخاطر الصحية ذات الصلة بالمناخ. وسيتفاقم عبء الأمراض الاستوائية مع ارتفاع درجات حرارة العالم، إضافة إلى تهديدات صحية أخرى يسببها المناخ، منها سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري.

هيلاري كلينتون تدعو إلى إصلاح قطاع التأمين لتصدي صدمات المناخ الاقتصادية

دعت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، أمس، إلى إصلاح قطاع التأمين في ظل زيادة وتيرة سحب الشركات للمساعدات المخصصة لتصدي الصدمات الناجمة عن تغير المناخ.

ووفقا لـ«رويترز» تكافح الدول ذات الدخل المنخفض والعمال في الدول الأكثر تضررا من تغير المناخ للحصول على التأمين من أجل المساعدة في حمايتهم من الصدمات الاقتصادية.

وقالت كلينتون خلال حلقة نقاشية حول المرأة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية: «نحن بحاجة إلى إعادة النظر في صناعة التأمين».

وأضافت: «شركات التأمين تنسحب من عديد من المناطق. إنها لا تؤمن على المنازل ولا الشركات».

وانضمت كلينتون في وقت سابق من هذا العام إلى مركز المرونة التابع لمؤسسة أدريان أرشت روكفلر (أرشت-روك) كسفيرة عالمية لشؤون الحرارة والصحة والنوع الاجتماعي. والمركز رائد في أشكال جديدة ما يسمى بالتأمين البارامتري الذي يقدم تعويضات بمجرد وصول الكوارث إلى الحد الأقصى المعروف سلفا.

وخلال الحلقة النقاشية أمس، تحدثت كلينتون عن لقائها بنساء هنديات وصفن العمل في الهواء الطلق في البناء أو الزراعة أو المسطحات الملحية الصحراوية، وأشارت إلى أنهن أجبرن على العمل في «ظروف غير محتملة تقريبا» بسبب عدم وجود بدائل اقتصادية أمامهن.

لكن «مع تغير المناخ وزيادة العواصف والجفاف والحرارة، لا يقتصر الأمر على النساء الفقيرات العاملات بجد في الهند. فالناس في كل مكان سيتعرضون للإهمال من دون أي دعم أو تأمين على أعمالهم أو منازلهم».

وفي الولايات المتحدة، بدأت شركات تأمين بالفعل الانسحاب من المناطق الخطرة مثل غابات كاليفورنيا المعرضة للحرائق أو على طول السواحل الجنوبية الشرقية التي تضربها أعاصير. وحذرت كلينتون من ازدياد وتيرة هذا المنحى. وقالت: «سيستيقظ الناس في الولايات المتحدة وأوروبا ويقولون: ماذا تقصد، لا أستطيع الحصول على تأمين؟». من جانبه أكد أكسيل فان تروتسنبيرج، المدير المنتدب الأول للبنك الدولي المسؤول عن سياسات التنمية والشراكات، أهمية صندوق «الخسائر والأضرار» الذي تم اتخاذ قرار أساسي لتفعيله في أول أيام مؤتمر الأطراف «كوب 28»، مشيرا إلى أن البنك قدم عرضا لاستضافة الصندوق. ونقلت وكالة أنباء الإمارات (وام) أمس، عن تروتسنبيرج قوله، على هامش فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 28»: إن قمة المناخ بدأت بإعلانات مهمة حول هذا الصندوق الذي سيقدم الدعم للدول الأكثر تضررا من تغير المناخ، مؤكدا ضرورة العمل على الإعداد له، مشيرا إلى أن البنك الدولي يعمل بشكل وثيق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي «UNFCCC» لإنشاء هذا الصندوق، معربا عن أمله في القيام بذلك خلال الأشهر القليلة القادمة.

فيتنام تطرح خطة للانتقال من طاقة الفحم بـ 15.5 مليار دولار

الاقتصادية

طرحت فيتنام برنامجا بقيمة 15.5 مليار دولار للانتقال من طاقة الفحم، لكن خبراء البيئة حذروا الأحد من أن الخطة لا ترقى إلى حجم الاحتياجات.

ووفقا لـ«الفرنسية» أكدت فيتنام بأنها ملتزمة بالوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2050، بدعم من برنامج «الشراكة المنصفة للانتقال في مجال الطاقة» الذي يقوم على مساعدة البلدان الأغنى لتلك النامية في الانتقال إلى الطاقة النظيفة بشكل أسرع.

وأعلن فام مينه تشينه رئيس الوزراء الفيتنامي «خطة تعبئة الموارد» البالغة قيمتها مليارات الدولارات على هامش قمة «كوب28» في دبي.

وقال لأعضاء الوفود: «نحن ملتزمون حيال آلية مفتوحة وبنى تحتية جيدة وإدارة ذكية». لكن متخصصين في مجال البيئة أفادوا بأن نية فيتنام استخدام المصانع التي تعمل بالفحم حتى انقضاء مدة صلاحيتها وتقلص المساحة المتروكة للمجتمع المدني تثير المخاوف. وتضمنت خطة فيتنام بعض العناصر «القلقة» خصوصا نيتها استخدام المصانع العاملة بالفحم بشكل «مرن» بدلا من إغلاقها باكرا، بحسب ليو روبرتس من مركز أبحاث «إي جي3» المختص في شؤون البيئة.

وأضاف أن «ما يعنيه ذلك عمليا غير واضح»، مشيرا إلى أن الأمر يبعث رسالة واضحة مفادها بأن البلاد لا تنتقل بالسرعة أو الحجم المطلوبين وهو أمر «يثني عن الاستثمار في الطاقة المتجددة».

وقال روبرتس: إن الانتقال يستدعي مشاركة شرائح المجتمع كافة.

وتابع أن «غياب عملية تشاور شاملة وواضحة حد من حجم طموحات خطة تعبئة الموارد». سجن خمسة مدافعين عن البيئة بتهم التهرب الضريبي في فيتنام منذ العام الماضي، فيما اتهم خبير مستقل من الأمم المتحدة هانوي الشهر الماضي باستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان.

وتعد فيتنام ثالث أكبر جهة في العالم تستقبل مشاريع الفحم الجديدة، إذ بقيت تعتمد على الوقود الأحفوري في اقتصادها الذي يسجل نموا سريعا.

محللون نفطيون: السوق في طريقها لاستعادة الزخم .. علاقة مستقرة بين العرض والطلب الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد خسائر أسبوعية متتالية، مع ترقب انعكاسات قرار تحالف «أوبك +» بخفض الإنتاج على الأسواق.

وأوضح المحللون أن أسعار خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت هدأت بعد كثير من الترقب الذي رافق اجتماع «أوبك +» وبعد تأجيل اجتماعها حول تخفيضات الإنتاج بسبب تباين في بعض وجهات النظر.

وأعربوا عن تفاؤلهم بالإعلان عن انضمام البرازيل (أكبر منتج في أمريكا الجنوبية) إلى «أوبك» في يناير 2024، منوهين إلى أن التوقعات بشأن الفائض المحتمل في المعروض خلال 2024 أسهمت في توصل «أوبك +» إلى قرار تمديد التخفيضات الطوعية للإنتاج التي يتوقع أن تؤدي إلى تقليل الفائض بشكل كبير.

وفي هذا الإطار، يقول لـ«الاقتصادية» روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة، إن أسعار النفط الخام ستواجه تقلبات إلى حين وضوح تأثيرات خفض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك +»، إضافة إلى ترقب السوق صدور بيانات اقتصادية قوية من جانب الصين والولايات المتحدة.

ونوه إلى أن السوق تتابع أيضا سعر صرف الدولار الذي سجل أدنى مستوياتها منذ عدة أشهر، كما من المتوقع أن يرتفع تقرير مؤشر مديري المشتريات للخدمات وهي قراءة تعد أساسية لاقتصاد الولايات المتحدة الذي يعتمد بشكل أساسي على الخدمات إلى جانب إعلان مزيد من المعلومات حول حالة سوق العمل في الولايات المتحدة.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، إن انضمام البرازيل إلى تحالف تصدير النفط «أوبك+» في يناير المقبل، يمثل إضافة قوية لفاعلية التحالف وقدرته على إدارة المعروض النفطي العالمي بكفاءة أعلى.

وأشار إلى أن «أوبك +» عقدت اجتماعا وزاريا افتراضيا ناجحا أسفر عن مزيد من التخفيضات في الإنتاج وتمكن من تقريب وجهات النظر بين المنتجين، حيث يواصل جهود ضبط المعروض النفطي في ظل توقعات بزيادات إنتاجية مؤثرة من خارج تحالف «أوبك +» خاصة الولايات المتحدة والبرازيل وجيانا.

من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، إن انضمام البرازيل إلى ميثاق التعاون مع «أوبك +» اعتبارا من يناير 2024، سيسهل الوصول إلى تأمين علاقات نفطية مستدامة بين دول «أوبك» والدول غير الأعضاء في تحالف «أوبك +». وسلط الضوء على أهمية وتأثير توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الطاقة السعودية والبرازيلية لتعزيز التعاون في تطوير النفط والغاز، وكذلك الطاقة المتجددة، مشيرا إلى أن البرازيل دولة رائدة في إنتاج النفط ولاعب مؤثر في صناعة الطاقة العالمية.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، إنه تم فرض مزيد من القيود الطوعية على الإنتاج من قبل عديد من أعضاء تحالف «أوبك +»، بإجمالي 2.2 مليون برميل يوميا وهي خطوة تهدف إلى دعم استقرار وتوازن أسواق النفط وتأتي ضمن تدخلات مستمرة في السوق بهدف الوصول إلى علاقة مستقرة بين العرض والطلب وفق مستويات صحية.

وأشارت إلى أن السعودية تطبق طواعية أكبر خفض إنتاج بمليون برميل، يوميا تليها روسيا بواقع 500 ألف برميل يوميا، موضحة أن تخفيضات الإنتاج الجديدة تسير طوال الربع الأول من العام المقبل، لافتة إلى أنه من أجل دعم استقرار السوق ستتم إعادة هذه التخفيضات الطوعية تدريجيا وفقا لظروف السوق – بحسب تأكيدات «أوبك +».

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط بأكثر من 2 في المائة خلال تداولات الجمعة عند التسوية عقب أسبوع تداول متقلب، حيث تراقب السوق بقلق أحدث جولة من تخفيضات إنتاج «أوبك +» وتباطؤ نشاط التصنيع العالمي.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت تسليم فبراير 1.98 دولار أو 2.45 في المائة إلى 78.88 دولار للبرميل عند التسوية في أول يوم تكون فيه عقود فبراير عقود أقرب شهر استحقاق.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.89 دولار أو 2.49 في المائة إلى 74.07 دولار.

وسجل برنت خلال الأسبوع تراجعا بنحو 2.1 في المائة، بينما سجل غرب تكساس الوسيط هبوطا أكبر من 1.9 في المائة.

وأظهر مسح أن قطاع التصنيع في الولايات المتحدة لا يزال ضعيفا وأن معدل التوظيف في المصانع انخفض في نوفمبر.

من جانب آخر، ذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر، أن إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار ثلاث هذا الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار أربع الأسبوع الماضي.

ولفت التقرير إلى ارتفاع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 625 منصة هذا الأسبوع. منذ هذا الوقت من العام الماضي، وقد قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 159 منصة حفر نشطة.

وأشار التقرير إلى أن عدد منصات الحفر هذا الأسبوع أقل بـ450 منصة من عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل الوباء.

ولفت التقرير إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار خمس إلى 505، كما انخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 122 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

ونوه التقرير إلى انخفاض عدد منصات الغاز بمقدار واحدة هذا الأسبوع إلى 116، بخسارة 39 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي. وأشار التقرير إلى ارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار ثلاث منصات هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بـ36 منصة من الوقت نفسه من العام الماضي، بينما بقي عدد منصات الحفر في إيجل فورد على حاله عند 50 منصة، أي أقل بـ21 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

السعودية والإمارات تطلقان «ميثاق خفض الانبعاثات»

البلاد

أطلقت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية "ميثاق خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز" -خلال فعاليات مؤتمر "كوب 28"- والذي وقّعت عليه 50 شركة تمثل أكثر من 40 % من إنتاج النفط العالمي، وتعهدت بالوصول إلى صافي انبعاثات صفري من غاز الميثان ووقف حرق الغاز بحلول 2030، وفق ما جاء ببيان على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

وأعلن سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات رئيس مؤتمر الأطراف (كوب 28) عن توقيع 50 شركة بقطاع النفط والغاز على "ميثاق خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز" في إطار "المسرع العالمي لخفض الانبعاثات"، حيث تلتزم الشركات بالوصول إلى صافي انبعاثات صفري من غاز الميثان ووقف حرق الغاز بحلول عام 2030، وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. ورحّب بإطلاق الميثاق ووصفه بأنه خطوة أولى مهمة ومبادرة رائدة تشهد انضمام عدد كبير من شركات النفط الوطنية لأول مرة إلى مبادرة الحياد المناخي 2050، وشدد على ضرورة قيام كافة شركات القطاع بالبناء على هذه الخطوة وتكثيف جهودها للحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، وتحديد مستهدفات أكثر طموحاً للوصول إلى الحياد المناخي.

إجراءات حاسمة

واتفقت الشركات المنضمة للميثاق على الاستمرار في اتباع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في القطاع لخفض الانبعاثات، واتخاذ عدد من الإجراءات الرئيسية التي تشمل الاستثمار في منظومة الطاقة المستقبلية بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والوقود منخفض الكربون، وتعزيز التعاون واتباع مبادئ الشفافية والمتابعة والرصد والتحقق بشكل مستقل من انبعاثات غازات الدفيئة، وتقييم التقدم المحرز لخفض الانبعاثات، واعتماد أفضل الممارسات العالمية لتسريع عملية خفض انبعاثات العمليات التشغيلية وصولاً إلى خفض انبعاثات جميع شركات القطاع بحلول عام 2030، وضمان أمن الطاقة وتوفيرها بأسعار ميسّرة لدعم تنمية الاقتصادات في أنحاء العالم.

ويشير الميثاق إلى أن تغير المناخ هو تحدٍ عالمي يواجه الجميع ويتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة وفعّالة من شركات النفط والغاز والمستهلِكين، وإحداث نقلة نوعية على مستوى المجتمعات والقطاع، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل في قطاع الطاقة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة من إنتاج النفط والغاز. ويعد الميثاق مبادرةً رئيسيةً منبثقة عن "المسرّع العالمي لخفض الانبعاثات" – GDA – الذي تم إطلاقه خلال القمة العالمية للعمل المناخي، والذي يركّز على ثلاثة محاور رئيسية هي تسريع بناء منظومة الطاقة المستقبلية وتوسيع نطاق الاعتماد عليها، وخفض انبعاثات منظومة الطاقة الحالية بشكل متزامن ودعم جهود التخفيف بشكل عاجل من خلال خفض انبعاثات غاز الميثان وغازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون.

تعزيز الاستثمارات الأمريكية في النفط والغاز بالمملكة

البلاد

ينظّم مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، اليوم الاثنين في نيو أورليانز، مؤتمر "تسويق الفرص في المملكة العربية السعودية.. النفط والغاز".

وسيقدّم متحدثون من أرامكو السعودية، ومجلس الأعمال الأمريكي السعودي، إلى جانب ممثلين من مركز مساعدة الصادرات الأمريكي في نيو أورليانز، وهيئة التنمية الاقتصادية في لافاييت، معلومات تجارية مهمة ومصادر مساعدة للشركات المهتمة بالدخول أو التوسع في المملكة العربية السعودية.

وسيشهد المؤتمر مشاركة عدد من الخبراء من المتحدثين للحصول على نظرة عامة على فرص السوق الحالية للشركات الأمريكية في المملكة بغية التعريف بالمشاريع القادمة في مجال النفط والغاز من أرامكو السعودية، والفرص الجديدة الناشئة عن خطة التنويع الطموحة لرؤية المملكة 2030، والإصلاحات الأخيرة في البيئة التجارية والتنظيمية التي تجعل السوق في متناول الشركات العالمية.

وسيبرز المؤتمر جهود القيادة السعودية في تشجيع المشاركة الدولية في هذا الاقتصاد سريع الحركة، مثل الإصلاحات الاقتصادية والتجارية والتنظيمية لتحسين الشفافية والقدرة على التنبؤ ببيئة الأعمال السعودية.

أرامكو تواصل تمكين اقتصاد السعودية وتعظيم القيمة المجتمعية اليوم

شكّل النجاح الذي حققته أرامكو بالشراكة مع الشركة العربية لصناعة الحفارات، بتصنيع أجهزة الحفر للأعمال البرية والبحرية بأيدٍ سعودية، علامة إستراتيجية فارقة في قطاع الطاقة، بعد تأسيس أحد أبرز المصانع من نوعه على مستوى العالم لإنتاج أجهزة الحفر وتصنيع معدات ثقب الآبار في موقع واحد وهي منطقة رأس الخير، بالقرب من حقل السفانية أكبر حقول النفط البحرية في العالم.

وتُعد منصات الحفر من أهم رموز صناعة النفط والغاز، ومن المعدات الرئيسة المستخدمة لاستدامة إمدادات الطاقة العالمية، ما يجعل توطين صناعتها خطوة متقدمة لأرامكو التي تهدف إلى تعزيز مركز المملكة المرموق، ليس في إمدادات الطاقة العالمية فحسب، بل أيضًا في مجال الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة الطاقة في المنطقة.

بناء منظومة متكاملة

يجسّد توطين منصات الحفر قناعة أرامكو بأن الشركات الفعالة تُسهم في الارتقاء بمجتمعاتها نحو مستقبل مزدهر، ومنذ انطلاقتها قبل 90 عامًا، تحرص الشركة على إيجاد القيمة، وتقديم إسهامات اقتصادية إيجابية ملموسة تدعم الاقتصاد الوطني عبر تعزيز استدامة قطاع الطاقة والمواد الكيميائية، ومواكبة التحوّل، والتوسّع في الاستثمار في البُنى التحتية الاقتصادية، والرقمية، وتوطين قطاع الإمداد والخدمات اللوجستية، وبناء الموارد البشرية لتكون مؤهّلة.

وتتبنّى الشركة العديد من المبادرات والبرامج الاقتصادية التي تُسهم في بناء منظومة وطنية متكاملة من الصناعات والخدمات التي تدعم أعمالها وأعمال القطاعات الأخرى، حيث تطمح للوصول إلى هذه الأهداف من خلال جذب الاستثمارات، وعقد الشراكات مع شركات محلية وعالمية رائدة في مجال الطاقة والخدمات اللوجستية والتصنيع. ويمكن من خلال هذه الشراكات التقليل من المخاطر المرتبطة بعدم كفاءة سلسلة التوريد، وتوطين قدرات التصنيع لدى الموردين المحليين، فضلًا عن تنمية الصادرات غير النفطية، والاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة فرص العمل لشباب الوطن.

اكتفاء تعاونٌ للاكتفاء

يمثل برنامج تعزيز القيمة المضافة الإجمالية في المملكة (اكتفاء) أحد الركائز الأساس لأهداف أرامكو في بناء منظومة سلاسل إمداد محلية مستدامة، إذ أسهم البرنامج الذي أُطلق في عام 2015 في تعزيز مرونة إنتاج الطاقة من خلال محتوى محلي بلغ حتى الآن معدل 63% من إجمالي إنفاق سلسلة إمداد أرامكو على المواد والخدمات.

وأسهم البرنامج بحوالي 166 مليار دولار في الناتج المحلي. وتتجسّد نتائج البرنامج في القاعدة الصناعية المحلية المتنوّعة والقادرة على المنافسة عالميًا والاستثمارات المحلية من قبل أفضل شركات الطاقة والخدمات اللوجستية والتصنيع في العالم، بالإضافة إلى إسهامه في توفير الوظائف المباشرة وغير المباشرة للمواطنين ورفع نسبة المرأة العاملة.

التنمية الوطنية

وانطلاقًا من دعم الشركة للرؤية الوطنية المنشودة والرامية لتحقيق التنويع والتنمية الاقتصادية، أنشأت أرامكو دائرة مختصة بدعم التنمية الوطنية لتكون في طليعة أنشطة دعم الاقتصاد الوطني التي تمارسها الشركة.

وتهدف من خلال ذلك إلى إنشاء مجموعة عالية المستوى من الشركات المبتكرة التي تدعم الأعمال، وتخلق فرص العمل، وتعزز النمو الاقتصادي الوطني. وتتلخص مهمة الدائرة في ترجمة الأفكار التجارية المربحة إلى شركات وطنية فعالة، أو شركات كبيرة يمكنها أن تصبح مؤثرة في قطاعاتها.

وتتوقع الشركة من ذلك توفير الوظائف الجديدة في القطاع الخاص بجميع أنحاء المملكة، مما يعود بالنفع على الناتج المحلي الإجمالي.

ويضم برنامج أرامكو لدعم التنمية الوطنية، مجموعة من البرامج الفريدة التي تطمح إلى إضافة القيمة في أربعة مجالات، هي: الاستدامة، والتقنية، والصناعية، والمواد المتطورة.

شركاء من أجل الاستثمار

وطرحت أرامكو برامج تطوير الأعمال لمساعدة رواد الأعمال والمؤسسات على تأمين الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة والاستفادة من فرص النمو في جميع مراحل دورة الأعمال، من مرحلة تصميم الفكرة إلى مرحلة متقدمة.

ومن المجالات الرئيسة الأخرى التي تركز عليها الشركة مبادرة الشركات الوطنية الرائدة، التي تهدف إلى تسريع تطوير قاعدة صناعية تركز على الاستدامة وتعتمد على التقنية العالية في المملكة.

وتجمع هذه المبادرة أربعة برامج متكاملة وهي: مركز الابتكارات وتطوير المنتجات (لاب 7)، ومركز أرامكو لريادة الأعمال (واعد فنتشرز)، وبرنامج تليد لتسريع نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وبرنامج نماءات للتنمية الصناعية.

بناء الكوادر البشرية

من خلال رعاية هذه المنظومات التجارية ودعم برامجها المختلفة، تسعى الشركة إلى توفير المزيد من المنتجات والخدمات التي تحتاجها وقطاع الطاقة الأوسع من المصادر المحلية في المملكة، بما في ذلك الكوادر البشرية المؤهّلة. ولذلك تعيّن على الشركة بناء القدرات والإمكانات المحلية تماشيًا مع برنامج السعودة في المملكة.

وفضلًا عن التوظيف المباشر وحث شركائها في برامجها ومبادرتها ومشاريعها على رفع نسبة التوطين، تعمل الشركة على دعم تأهيل وتعليم الكوادر الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على إعداد قادة المستقبل.

وحرصًا من الشركة على دعم القوى العاملة في المملكة، ودعم تنمية القدرات البشرية كأحد البرامج المهمة لرؤية المملكة، أقامت أرامكو شراكة مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وأنشأت 16 مركز تدريب وطني في 10 مدن مختلفة حول المملكة، ويستفيد من هذه البرامج أكثر من 9000 متدرب سنويًا.

تنوّع بمواد جديدة

تعمل أرامكو على مساعدة المملكة لتصبح واحدة من أفضل مراكز المواد الكيميائية في العالم ومنصة لإطلاق تصنيع المواد المتقدمة، وذلك من خلال مواكبة التحوّل في المواد الذي يستهدف تحويل الهيدروكربونات إلى كيميائيات ومواد بدلاً من استخدامها كوقود. وتؤمن الشركة بأن المواد المتقدمة ستلعب دورًا رئيسًا في قيادة عملية تحول المواد باستخدام مواد متقدمة أكثر متانة وكفاءة وأخف وزنًا واستدامة، حيث ستسهم في تصنيع توربينات الرياح والألواح الشمسية وجميع وسائل النقل وأجهزة التخزين والبنية التحتية.

ريادة المستقبل الرقمي

وتعكف الشركة على توسيع استخداماتها لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحسين العمليات الأولية والنهائية التي تسهم في تنويع أعمالها وتقديم قيمة مضافة للعملاء من خلال التعاون مع شركات عالمية لتقديم أفضل خدمات الحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، وخدمات البلاك تشين، وهي تقنيات تتيح فرصًا كبيرة لتوسعة البنية التحتية الرقمية التي تساعد الاقتصاد السعودي على التنويع والازدهار، وتسهم في تحسين أداء الأعمال وحياة الناس بوتيرة أسرع من أي وقت مضى.

«كوب 28» يركز على حماية الصحة من مخاطر المناخ

الشرق الأوسط

ركزت جلسات يوم الأحد في مؤتمر «كوب 28» على ملفات الصحة المتعلقة بالمناخ، بينما استمرت المناقشات والمباحثات في الغرف المغلقة على القضايا الرئيسية الأخرى، مثل تعويضات الخسائر أو معالجة الأضرار، وكذلك مستقبل الطاقة بشكل عام. وخلال الجلسات، عرضت الإمارات والعديد من الجمعيات الخيرية في قمة المناخ يوم الأحد تمويلاً بقيمة 777 مليون دولار للقضاء على أمراض المناطق المدارية المهملة التي من المتوقَّع أن تتفاقم مع ارتفاع درجات الحرارة.

وقال سلطان الجابر، رئيس «كوب 28»، في بيان، إن العوامل المتعلقة بالمناخ «أصبحت واحدة من أكبر التهديدات التي تهدد صحة الإنسان في القرن الحادي والعشرين». وشملت التعهدات التي تم تقديمها خلال القمة يوم الأحد، والتي ركزت على المخاطر الصحية المتعلقة بالمناخ، 100 مليون دولار من الإمارات، و100 مليون دولار أخرى من «مؤسسة بيل وميليندا غيتس». ومن بين الدول الأخرى التي أعلنت عن تمويل لقضايا الصحة المتعلقة بالمناخ بلجيكا وألمانيا و«الوكالة الأميركية للتنمية الدولية». كما أطلق «البنك الدولي» برنامجاً لاستكشاف تدابير الدعم الممكنة للصحة العامة في البلدان النامية، حيث ترتفع المخاطر الصحية المرتبطة بالمناخ بشكل خاص. وسوف يتفاقم عبء الأمراض الاستوائية مع ارتفاع درجة حرارة العالم، إلى جانب التهديدات الصحية الأخرى الناجمة عن المناخ، بما في ذلك سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري. ووقَّعت أكثر من 120 دولة على إعلان «كوب 28» الذي يعترف بمسؤوليتها عن الحفاظ على سلامة الناس وسط ظاهرة الاحتباس الحراري. ويؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر العواصف الخطيرة وزيادة هطول الأمطار غير المنتظمة. وفي سبتمبر (أيلول) الماضي، تسببت العاصفة «دانييل» في مقتل أكثر من 11 ألف شخص في ليبيا، وأدَّت الفيضانات العارمة التي شهدتها باكستان العام الماضي إلى زيادة بنسبة 400 في المائة في حالات الإصابة بالملاريا في جميع أنحاء البلاد، وفقاً لـ«منظمة الصحة العالمية».

وفي وقت سابق من يوم الأحد، قال بيل غيتس، المؤسس المشارك لشركة «مايكروسوفت»، إن العلماء يعملون على علاجات ووسائل وقاية جديدة من الملاريا التي ينشرها البعوض، حيث إن ارتفاع درجات الحرارة يخلق بيئة أكثر ملاءمة لتكاثر الحشرات. وقال غيتس، الذي تدعم مؤسسته أبحاث ومشاريع الصحة العامة في العالم النامي: «لدينا أدوات جديدة على مستوى المختبر تقضي على أعداد البعوض... تمنحنا هذه الابتكارات الجديدة فرصة، بتكلفة معقولة، لإحراز التقدم». كما تحدثت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون يوم الأحد، وحثت على إصلاح نظام التأمين العالمي بوصفه مطلباً رئيسياً آخر للحفاظ على سلامة الناس. وقالت كلينتون في كلمة أمام لجنة حول المرأة والمرونة المناخية: «في الوقت الحالي تنسحب شركات التأمين من العديد من الأماكن؛ فهي لا تؤمن المنازل، ولا تؤمن الشركات». وتابعت أن «الناس في كل مكان هم الذين سيتم تركهم دون دعم أو تأمين لأعمالهم أو منازلهم».

وفي سياق منفصل، نقلت «وكالة أنباء الإمارات»، يوم الأحد، عن مسؤول كبير بـ«البنك الدولي» قوله إن البنك عرض استضافة «الصندوق العالمي لمواجهة تغير المناخ»، الذي جرى اتخاذ قرار بتفعيله خلال اليوم الأول من مؤتمر «كوب 28». وقال أكسيل فان تروتسنبيرغ المدير المنتدب الأول للبنك والمسؤول عن سياسات التنمية والشراكات، إن صندوق «الخسائر والأضرار» له أهمية كبيرة؛ إذ سيقدم الدعم للدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ.

وأضاف على هامش فعاليات المؤتمر أن البنك يعمل بشكل وثيق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لإنشاء هذا الصندوق، معبراً عن أمله في تنفيذ ذلك خلال الأشهر القليلة المقبلة. وأشار إلى أن عدة دول تقدمت بتعهدات فعلية، حتى قبل تفعيل الصندوق.

وذكر تروتسنبيرغ أن الدول تواجه تحديات مختلفة فيما يتعلق بالتغير المناخي، مشيراً إلى أن الدول التي تتكون من جزر صغيرة والبلدان التي ترتفع فيها مستويات سطح البحر لديها تحديات مختلفة عن تلك الواقعة في منطقة الساحل، لذلك يجب أن تكون الحلول محددة لكل دولة.

وأضاف أن قضايا التغير المناخي تحتاج إلى استثمارات كبيرة، داعياً إلى تكثيف الجهود، والعمل بجدية أكبر وبشكل جماعي من أجل التوصل إلى حلول.

شكراً